في الذكرى الثالثة لانتفاضة تشرين...

ضحايا انتهاكات حقوق الانسان مازالوا بانتظار الانصاف

ايلول / 2022

المحتويات

المقدمة 3

الملخص التنفيذي 4

اولا: في السياق العراقي 5

ثانيا: كردستان النموذج الاقليمي للقيم الديمقراطية الاساسية!! 6

أ- الحق في الحصول على محاكمة عادلة 7

ب- الحريات الاساية 8

ت- التاخيرات الاجرائية والاحتجاز السابق للمحاكمة 8

ثالثا: الحراك الاحتجاجي في تشرين 2019 9

رابعا: الاختفاء القسري والاختطاف والاعتقال 11

أ- استجابة الحكومة 12

خامسا: الدعاوى الكيدية 12

أ- ما الذي يحدث داخل مراكز الاعتقال؟! 13

ب- انواع التهم المنسوبة اليهم بموجب قانون العقوبات العراقي 13

سادسا: عمليات الاغتيال 13

سابعا: الافلات من العقاب..... 14

أ- الاثار المترتبة على الافلات من العقاب 14

ثامنا: بعيدون عن المدن قريبون من القضية..... 15

تاسعا: رسائل من تشرين الى المجتمع الدولي..... 17

عاشرا: التوصيات..... 18

الملحق..... 20

المقدمة

استذكارا للاحتجاجات التي اندلعت في مطلع تشرين الاول /2019 ونظرا لحجم الانتهاكات التي طالت المحتجين والمدافعين عن حقوق الانسان والتي لازالت مستمرة ولعدم وجود رادع حقيقي ومحاسبة جادة للمتسببين بتلك الانتهاكات نكتب هذا التقرير مستثمرين الفرصة لاحياء ذكرى احتجاجات تشرين والتي لم تنتهِ بإزالة خيام المعتصمين من ساحات الاحتجاج كما تتوهم السلطة الى الآن، فهي لم تزل جمراً تحت رماد. وحيث انبثقت حملة دولية لحماية المدافعين عن حقوق الانسان باسم (احموا المدافعين عن حقوق الانسان في العراق الان) وهي حملة متمثلة بمجموعة من المنظمات الدولية والمحلية والاشخاص اذ عرّفت الحملة المدافعات/ المدافعين عن حقوق الانسان بأنهم افراد او مجموعة من الناس او منظمات تسعى بصورة مشروعة إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال وسائل سلمية وغير عنيفة. ويساعدون في الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتوجيه انتباه الجمهور إليها، والدعوة إلى حلول عادلة ومنصفة. فإن معاييراً من خلالها يعتبر الاشخاص مدافعين عن حقوق الانسان كـ عدم استخدام العنف أو التحدث علنا عن استخدام العنف ابتداء من تاريخ مشاركتهم في نشاطات المدافعة عن حقوق الانسان، وان يكون عاملاً على تعزيز حقوق الإنسان (وفق التعريف المنصوص عليه في الاتفاقيات والقوانين الدولية) وان ينبذ بالانتهاكات. كما اعتبرت الحملة ان المدافعات/ المدافعين عن حقوق الانسان هم كل من الأشخاص المشاركون في الحراك المدني والاحتجاج السلمي، خاصة أولئك الذين يحضرون بشكل دوري ساحات الاحتجاج و ينتقدون أنشطة الجماعات المسلحة علناً أو عبر منصات التواصل الاجتماعي، و الأشخاص الذين ينغمسون في حركة من أجل مكافحة الفساد والوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في العراق و اقليم كوردستان و يعملون على رصد وانتقاد الانتهاكات البيئية (النفط ، مواقع التواث العالمي، التجاوزات على المياه ... الخ)، الحقوق الاجتماعية والثقافية. كما إن التعريف يشمل الأشخاص الذين يعملون في مجال الرياضة والفنون وينظمون المبادرات لتعزيز جميع حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسلام. و اولئك الذين يعملون على حماية الأقليات و إدانة الأعمال الإجرامية. كما تعتبر عائلات المدافعين/المدافعات والمهددين جزأ من الحملة ايضاً.

يستند هذا التقرير على وثائق تخص واقع المحتجين والمدافعين عن حقوق الانسان منذ انطلاق احتجاجات تشرين بموجتيها الاولى في الاول من تشرين الاول 2019 الى السابع من تشرين الاول 2019 والثانية من 25 تشرين الاول 2019 ولغاية منتصف عام 2020 كانت قد أصدرتها منظمات دولية ومحلية غير حكومية تعمل على تعزيز وحماية حقوق الانسان في العراق، إضافة إلى مجموعة من عمليات الرصد والمتابعة الفردية والتي وثقت حجم الانتهاكات.

نكتب هذا التقرير ايمانا منا بأن المدافعين عن حقوق الانسان وكل الناشطين بحاجة الى حماية اكبر وهناك مسؤولية على الجهات الحكومية في حمايتهم ومحاسبة المتورطين بأنتهاك حقوقهم كما تقع تلك المسؤولية على المجتمع الدولي –الذي نعتقد بتقصيره– حيث يجب ان يلعب دور اكبر بدعم وتعزيز حقوق الانسان في العراق لا ان يزود السلطات بالسلاح لمكافحة الارهاب فقط، فالسلاح لايمثل الدعم الحقيقي لحل المشكلات وبسط الامن في المنطقة بقدر ما هنالك حاجة لاصلاح النظام الحاكم.

كما وجبت الاشارة الى الصورة التي نفتتح بها التقرير –**الخائفون لا يصنعون الحرية**– هي لشعار كان قد رفع في ساحة احتجاجات الحبوبي في الناصرية والذي أصبح لاحقاً واحداً من ايقونات تشرين 2019،

أخيراً، من الواجب تقديم الشكر اولاً لذكرى من ارتقوا شهداءً للحركة الاحتجاجية، ومئات ممن اعتقلوا أو اختطفوا لا لشئ سوى انهم طالبوا بحقٍ من حقوقهم، الشكر هنا واجب للأصدقاء (بنين الياس – سلمان خير الله – لوديا ريمون – حيدر) وأعتذر عما سببته أسئلتي والتي أعتقد انها كانت بمثابة الدبوس الذي وخز ذاكرتهم الموجوعة، والاصدقاء (عمر كاظم – حارث رسمي الهيتي) رافقوا تفاصيل كتابة هذا التقرير، وللزميلة (طيبة ياسين) على جهدها في الترجمة وللزميلة (رند فراس) على جهدها في التدقيق والمراجعة.

ملخص تنفيذي

لم يمثل حراك الأول من تشرين الاول/اكتوبر من العام 2019 استثناءً في الاوضاع العامة للبلد، كما انه لم يكن تاريخاً اعتيادياً في تاريخ العراق المعاصر، فبوادر تبلور حركة اجتماعية احتجاجية في العراق بدأت تتشكل منذ العام 2011 تأثراً بشكل او بآخر بما كان يدور من احداث الربيع العربي. الجديد والاستثناء هذه المرة هو تعاطي السلطات العراقية مع الاحتجاجات، هذا التعاطي الذي إن اراد تذكيرنا بشئ فليس امامه الا ان يذكرنا بما فعلته ديكتاتوريات العالم وهي تواجه جموع مواطنيها المحتجين، الاستثناء هذه المرة هو الدم. حتى إن احصائية دقيقة وواضحة لم تصدر لتبين الرقم الحقيقي لأعداد القتلى والمصابين، ولكن وثقت بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق قتل 487 من المتظاهرين واصابة 7715 في مواقع التظاهر بينهم أطفال. بينما أشار رئيس الجمهورية برهم صالح الى مقتل 560 من المتظاهرين، والغريب إن احداً لم يذكر الجهة التي تورطت وسفكت هذا الدم. هذا الدم الذي كان وحسب مخيال السلطة أن يلعب دوراً كبيراً في اشاعة الرعب في نفوس المحتجين تحوّل في لحظة من اللحظات الى واحد من أكبر المحفّزات على الاستمرار في مواصلة الاحتجاج وزيادة زخمه خاصة بعد التعاطف الكبير من قبل حتى اولئك الذين كنا نسميهم في وقت سابق بـ "حزب الكنبة".

ميزة أخرى ميزت الحركة الاحتجاجية هذه المرة عن سابقاتها وهي تزايد الرقعة الجغرافية للاحتجاج، فبدلاً عن بغداد ومحافظة أخرى أو اثنتين، كانت هذه الموجة هي الأوسع، فمن 18 محافظة عراقية كانت الاحتجاجات تملئ ساحات وشوارع في 11 محافظة، يضاف لكل ذلك الطابع المطلبي هذه المرة، فبعد سلسلة كبيرة من الاحتجاجات المطلبية/القطاعية المطالبة بتوفير الخدمات التي تعتبر وحسب الدستور العراقي النافذ حقاً من حقوق المواطنين، رفعت هذه المرة شعارات مست الأساس الجوهري الذي يقوم عليه هذا النظام السياسي، فالحديث أصبح عن ضرورة مغادرة مبدأ المحاصصة الطائفية الذي سارت عليه الدولة منذ لحظة الغزو الأمريكي للعراق في نيسان 2003. وهذا ما نعتقد بانه كان سبباً لأن تستشعر السلطات خطورة هذه الحركة الاحتجاجية بنسختها الجديدة.

ولم تتوقف السلطة عند الايغال بأرواح العراقيين عن طريق استخدام العنف والقتل العمد واطلاق الرصاص وانتشار قناصيها وزرع قنابلها الدخانية في رؤوس وصدور "ابنائها" فحسب، بل استخدمت ما أمكنها من القانون لزج المئات من المحتجين في سجونها عن طريق اقامة الدعاوى الكيدية بطريقة أو باخرى، ولهذا دلالات ايضاً فها هو القانون الذي من المفترض أن يقف الجميع أمامه سواسية يصبح سلاحاً بيد السلطة ايضاً. حتى سجلت المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق ان 5190 دعوى قضائية قد رفعت أمام المحاكم وتم توقيف 3189 متظاهراً ومدافعاً عن حقوق الانسان وموظفاً في المجال الاعلامي.

حتى حالات الاختطاف وإن كانت الحكومة لم تقف خلفها، أو لم تنفذها أجهزتها الأمنية فهي بالمحصلة مسؤولة عنها من باب إنها الجهاز المعني بالحفاظ على حياة مواطنيها وتوفير الأمن اللازم لحماية ارواح المتظاهرين.

وبعد كل هذا، يخلص هذا التقرير وبناءً على شهادات من متظاهرين تعرضوا للاختطاف أو الاعتقال أو حتى محاولات الاغتيال، فإن اصراراً على مواصلة طريق الاحتجاج للوصول الى الوطن الذي يريدونه أصبح امراً مفروغاً منه، سواء اقتنع هذا النظام السياسي و "زعماؤه" بذلك أم قتلهم مرة أخرى، فأنهم سيصنعون هذا الوطن.. هذا الحلم.

اولا: في السياق العراقي

ان الاوضاع الكارثية التي عاشها البلد في السنين الماضية ادت الى تراكم الوعي الجماهيري وحفزت مجاميع كبيرة منهم على رفض الواقع القائم ومنظومة الحكم وادارة البلاد، هي المسؤولة عما آلت اليه الاوضاع والتحرك صوب التغيير. وهذا ما تجسد في حراك احتجاجي متعدد الاشكال انطلق منذ اكثر من عقد، وشمل قطاعات وفئات اجتماعية واسعة وتطور بوتيرة متصاعدة ليتكلل بتفجّر انتفاضة تشرين التي شكلت منعطفا فارقا في حياة البلاد السياسية والاجتماعية. و لم تكن انتفاضة تشرين وليدة لحظتها بل ان جذورها تمتد الى ما قبل 25 شباط/ 2011 حتى، حيث كانت اسباب اندلاع الحركات الاحتجاجية وتواصلها منذ اكثر من عقد، تكمن اساسا في طبيعة منهج ومنظومة الحكم –حتى وإن لم يتبين ذلك في الشعارات المرفوعة وقتها– وآليات ادارة الدولة، وتفشي الفساد وحالة اللادولة والمشاكل المتفاقمة الاقتصادية والمالية والمعيشية والصحية والتدخلات الاجنبية الواسعة وتغييب ارادة العراقيين و عدم استقلالية القرار الوطني وانفلات السلاح.

ان عوامل اندلاع الحركات الاحتجاجية في العراق ما زالت قائمة واضيفت اليها تداعيات الازمة المالية والاجراءات الاقتصادية للحكومة وما نجم عن ذلك من صعوبات جدية لملايين العراقيين الذين يعتمدون على الكدح اليومي في توفير لقمة العيش لانفسهم ولعوائلهم. بل ان هذه العوامل مرشحة لان تتفاقم مع اصرار المتنفذين على التمسك بذات المنهج الفاشل، وعجزهم عن تقديم حلول لما راكمته منظومة المحاصصة والفساد من ازمات.

كما ان جذور الحراك الاحتجاجي في العراق جاء من تراكم الازمات بعد التغيير عندما شنت القوات الامريكة حربها على العراق في 2003 لتغيير نظام الحكم وخلق نظام مبني على المحاصصة الطائفية التي خلقت حالة من الفوضى واليأس وذهبت بالبلاد الى تدني في المستوى المعيشي جراء ارتفاع البطالة وغياب الخدمات وتردي البنية التحتية. فقد ظل المواطن العراقي طوال السنوات الماضية يعيش حياته اليومية وسط استشراء ظاهرة الفساد الاداري والاقتصادي مع وعود غير جادة بأجراء التغيير المطلوب وتحسين واقعه. ولم تقتصر الاحتجاجات على العامل الاقتصادي بل ان وجود النظام السياسي المحاصصاتي يعد واحداً من اهم الاسباب التي دفعت الاحتجاجات الى الواجهة نتيجة لهيمنة كتل واحزاب طائفية وقومية على النظام السياسي بعد عام 2003. كذلك شكلت الاحداث والاوضاع العراقية بعد عام 2014 حجر الزاوية في تشكيل وعي الفرد العراقي، وذلك بعد ادراكه ان الريع النفطي الذي يضع العراق في مقدمة الدول الغنية لم يتم استثماره لخدمة البلد وتطلعاته وتحسين واقع وحياة المواطن، وإن أموال النفط التي تم صرفها لتجهيز المؤسسة العسكرية والأمنية لم تأت اكلها حيث تداعت هذه المؤسسة وانهارت بشكل صادم أمام تنظيم الدولة الإسلامية" داعش" أواسط عام 2014، واحتلاله لثلاث محافظات عراقية، ونزوح قرابة ثلاثة ملايين عراقي داخل وخارج البلد، وشيوع واستفحال ظاهرة الفساد في كل مفاصل الدولة، وانهيار كامل في المؤسستين التربوية والتعليمية، وضعف الخدمات وتدني مستوى المعيشية وشيوع الفقر، ومصادرة الحريات. ويرى المواطن العراقي أن كل المشكلات التي يواجهها تكمن في طبيعة نظام المحاصصة الطائفية – الاثنية، الذي ألغى الهوية العراقية وعزز من الهوية الطائفية والقومية، وأفرز طبقة سياسية فاسدة هيمنت على السلطة وهي غير جادة بإحداث أي تغييرات حقيقية لصالحه، مما دفعه إلى الخروج ولسنوات بتظاهرات احتجاجا على استشراء الفساد والبطالة وسوء الخدمات وكذلك المطالبة بإقرار حزمات إصلاحية على الصعيدين السياسي والاقتصادي.[1]

يمثل ملف حقوق الانسان في العراق واحد من اهم الملفات و اكثرها تعقيداً اذ تعد هذه الحقوق من ابرز مقومات عملية التحول الديمقراطي واسس بناء الدولة الديمقراطية والعدالة والاجتماعية التي نناضل من اجل تحقيقها وجعلها بديلا لمنظومة المحاصصة والطائفية السياسية والفساد.

---

[1] تقرير مركز المعلومة للبحث والتطوير "واقع حرية الرأي والتعبير في العراق" شباط/ فبراير 2020

لقد عانى العراقيون طيلة السنوات الماضية من استمرار وتصاعد الانتهاكات البشعة لحقوق الانسان ولحرياتهم الاساسية التي كفلها لهم الدستور والقانون.

وان مخاطر جسيمة و متعددة الأوجه لا تزال تهدد ملف الحريات، وابرزها ما يتعلق ببقاء قوانين موروثة من حقبة النظام الدكتاتوري السابق فضلا عن تشريعات جديدة تقرها او تسعى الى اقرارها القوى المتنفذة في البرلمان تتنافى مع روح الدستور الضامن للحقوق والحريات المدنية. ومن أبرز المخاطر ايضا انتشار السلاح المنفلت وتنامي دور الميليشيات وما ترتكبه من جرائم بحق الناشطين المدنيين والفاعلين الاجتماعيين والصحفيين وقادة الرأي، فضلا عما قامت به الجماعات الارهابية وخصوصا تنظيم داعش من انتهاكات صارخة وجرائم شنيعة يندى لها جبين الانسانية [2].

ثانيا: كردستان النموذج الاقليمي للقيم الديمقراطية الاساسية!!

في عام 2020 قامت السلطات في اقليم كردستان العراق بلا هوادة بقمع الصحفيين والنشطاء والمحتجين الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير بما في ذلك عن طريق اعتقالهم بصورة تعسفية واخفائهم قسرا وتكثفت حملة القمع التي بدأت في مارس/اذار 2020 بعد اندلاع احتجاجات واسعة في مطالبة بوضع حد للفساد.

وهذا ما اعلنت عنه (لين معلوف) نائبة مدير المكتب الاقليمي للشرق الاوسط وشمال افريقيا في منظمة العفو الدولية خلال العام 2020 أطلقت السلطات حملة قمع مروعة لاسكات صوت المنتقدين فأعتقلت النشطاء والصحفيين وحاكمتهم بتهم ملفقة في محاكمات جائرة وقامت بمضايقة او ترهيب افراد اسرهم، وشددت معلوف على وجوب قيام السلطات في الاقليم بوضع حد لحملة القمع وإطلاق سراح جميع المعتقلين تعسفا فورا، وامتناعها عن استخدام قوانين غامضة بعبارات فضفاضة للحد من الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي.

وقامت منظمة العفو الدولية بالتحقيق في حالات 14 شخصاً من بادينان، في محافظة دهوك، كانوا قد اعتقلوا بشكل تعسفي بين مارس/آذار وأكتوبر/تشرين الأول 2020، على أيدي الأسايش (جهاز الأمن والاستخبارات في حكومة إقليم كردستان) وقوات البراستين (وحدة الاستخبارات في الحزب الديمقراطي الكردستاني سابقا وتمثل جهاز المخابرات في حكومة الاقليم حاليا) فيما يتعلق بمشاركتهم في الاحتجاجات، أو انتقادهم السلطات المحلية، أو بسبب عملهم الصحفي. واحتُجزوا جميعاً بمعزل عن العالم الخارجي لمدة تصل إلى خمسة أشهر، واختفى ستة منهم على الأقل قسرياً لفترات تصل إلى ثلاثة أشهر. وزعم ثمانية منهم أنهم تعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء الاحتجاز. وفي 16 فبراير/شباط 2021، حُكم على خمسة منهم بالسجن ستة سنوات استناداً إلى "اعترافات" انتُزعت منهم بالإكراه.

وتحدثت منظمة العفو الدولية إلى محتجزين سابقين ومحامين ونشطاء حقوقيين وصحفيين، واطلعت على وثائق المحكمة. فوثقت استخدام ثلاثة قوانين لاعتقال ومحاكمة هؤلاء النشطاء، وهي القانون رقم 21 بشأن الأمن الوطني، وقانون بشأن التشهير، وقانون منع إساءة استعمال أجهزة الاتصالات، وكلها تحتوي على تعريفات غامضة وفضفاضة للغاية لجرائم غير معترف بها بموجب القانون الدولي.

وفي محافظة دهوك وحدها اعتقلت قوات الأمن الكردية أكثر من 100 شخص بين مارس/آذار 2020 وأبريل/نيسان 2021. وأطلق سراح معظمهم في وقت لاحق، لكن لا يزال ما لا يقل عن 30 شخصاً رهن الاحتجاز، من بينهم النشطاء والصحفيون الخمسة المحكوم عليهم أصلاً[3].

---

[2] التقرير السياسي للحزب الشيوعي العراقي الصادر عن المؤتمر الوطني الحادي عشر 2021

[3] تقوير منظمة العفو الدولية في 2021/6/15 (اقليم كردستان العراق: اعتقالات تعسفية واخفاء قسري للناشطين والصحفيين)

ينص الاطار القانوني في اقليم كردستان على حماية حقوق الانسان، مع وجود احكام صويحة تضمن الحق في حرية التعبير، كما تصدر حكومة اقليم كردستان بصورة دورية بيانات عامة تقر بالتزامها بهذه المعايير القانونية. الا ان الحقائق التي يتم رصدها حاليا على ارض الواقع تشير الى نمط قمعي متزايد من التقييد النشط لحرية التعبير.

وخلال العام الماضي تعرض صحفيون ونشطاء حقوق الانسان والمتظاهرون الذي شككوا او انتقدوا الاعمال التي تقوم بها السلطات في كردستان للترهيب والتهديد والاعتداء وكذلك الاعتقال والاحتجاز التعسفيين. وقد واجه المنتقدون تهما جنائية متعلقة بالممارسة المشروعة لحرية التعبير، واتبع ذلك محاكمات لم يتم فيها احترام الحقوق الاساسية والضمانات الاجرائية او لم يتم احترامها بالشكل الكافي. كما وثقت بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) نمطا من الاعتقالات بحق الصحفيين والمدافعين عن حقوق الانسان ونشطاء المجتمع المدني الاخرين بعد نشر منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي، وكتابة مقالات اخبارية بما في ذلك قبل التظاهرات المخطط لها، وحضور التظاهرات او الابلاغ عنها، وممارسة حقهم بطريقة مشروعة في حرية التعبير بطريقة تعتبرها السلطات الحكومية ضد "المصالح الكردية".

وعلى الرغم من اطلاق سراح غالبية المعتقلين في نهاية المطاف فأن عملية الاعتقال والاستجواب من قبل وكلاء الدولة تساهم في خلق مناخ من الترهيب. وعلاوة على ذلك فأن تقاعس السلطات عن احترام الضمانات الاجرائية الاساسية للمحتجزين بما في ذلك الحرمان من الحصول على التمثيل القانوني وغياب الرقابة القضائية يزيد من خطر التعرض لسوء المعاملة وقد يصل في بعض الحالات الى الاعتقال في مكان بمعزل عن العالم الخارجي.

وينطوي نمط الاضطهاد الذي تم توثيقه في عدة تقارير دولية ومحلية على تداعيات خطيرة على الحق في الحرية والامن الشخصي والتعبير والتجمع والمشاركة على نحو سلمي، وقد يهدد ايضا الحق الديمقراطي الاوسع للمواطنين في اقليم كردستان العراق في مساءلة السلطات الرسمية في المجال العام [4]

يستعرض احد تقارير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق اجراءات العدالة الجنائية في اربع قضايا لها دلالاتها عرضت امام محكمة جنايات اربيل تتعلق بأشخاص عرفوا بانتقادهم العلني للسلطات. ويبين التقرير تحليلا يستند الى أدلة لاجراءات اقامة العدل في اقليم كردستان ويقدم تقييما لعوامل الخطورة التي تواجه الذين يخرجون عن القانون بسبب ممارستهم لحقوقهم المشروعة في حرية التعبير.

أ- الحق في الحصول على محاكمة عادلة

يعد العراق طرفا في معظم المعاهدات الدولية الرئيسية بشأن حقوق الانسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ويضم العهد مجموعة من الحقوق والضمانات التي تعمل على ضمان محاكمات عادلة، والتي يتوجب على الدول الاطراف احترامها بغض النظر عن التقاليد القانونية لتلك الدول.

يكفل دستور جمهورية العراق استقلالية الجهاز القضائي والحق في تلقي معاملة منصفة خلال الاجراءات القضائية والادارية. كما وينص الدستور على اجراءاتٍ تكون علنية ما لم تقرر المحكمة جعلها سرية. وعلاوة على ذلك يضم قانون اصول المحاكمات الجزائية وغيره من القوانين المحلية ذات الصلة ضمانات اجرائية تهدف الى ضمان اجراءات قانونية عادلة والحماية من التطبيق التعسفي للقانون، مثل الحق في حضور محام في كافة مراحل التحقيق والمحاكمة.

---

https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2021/06/kurdistan-region-of-iraq-arbitrary-arrests-and-enforced-disappearance-of-activists-and-journalists/ تاريخ الدخول2022/9/20

[4] تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق مكتب مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان(حرية التعبير في اقليم كردستان العراق) ايار 2021

ب- الحريات الاساسية

يحمي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ايضا فيما يتعلق بالحقوق المتعلقة بعدد من الحريات الاساسية، بما في ذلك حريات التجمع السلمي والتعبير وتأسيس الجمعيات. ويتوجب ان تكون ايةُ قيود على هذه الحريات تسعى لتحقيق غرض مشروع، منصوص عليها في القانون وان تستند الى اسس مشروعة، الصحة العامة او الامن الوطني.

كما يكفل الدستور حماية، وعلى نحو متساوٍ، حريات التعبير والتجمع السلمي والتظاهر السلمي وتاسيس الجمعيات والتواصل، بما في ذلك التواصل الالكتروني.

ت- التاخيرات الاجرائية والاحتجاز السابق للمحاكمة

اتسمت الاجراءات ضد المتهمين في بعض القضايا بتأجيل متكرر لجلسات المحاكمة. وتضمنت الاسباب المنصوص عليها للتأجيل بشكل اساسي ما يأتي: الاخطار المتأخر بجلسات المحاكمة الى القاضي البديل والوقت غير الكافي للمدعي العام و/او القضاة لقراءة ملف القضية، بما في ذلك بعد استبدال القضاة واعادة ملف القضية الى محكمة التحقيق لمزيد من التحقيق فضلا عن غياب القاضي رئيس الجلسة [5]

كما ان تقرير منظمة العفو الدولية يؤكد على القضايا المذكورة سلفا حول الحراك الاحتجاجي في اقليم كردستان فبحلول ابريل// نيسان كانت قوات الامن التابعة لاقليم كردستان قد اعتقلت ما يزيد عن 100 شخص في منطقة بادينان الواقعة في شمال غرب محافظة دهوك، بسبب مشاركتهم في احتجاجات مناهضة للفساد الحكومي، وعدم دفع رواتب الموظفين المدنيين، بمن فيهم المعلمون والعاملون الصحيون، وقد اطلق سراح العديد منهم بعد احتجازهم لفترة وجيزة، لكن عشرات آخرين ظلوا قيد الاحتجاز بحلول نهاية العام. كما اصدرت سلطات اقليم كردستان مذكرات اعتقال لاقارب النشطاء والمنتقدين، مما دفع العديد منهم الى الفرار من بلداتهم الاصلية مع عائلاتهم. وفي الفترة بين اواخر نوفمبر/ تشرين الثاني ومطلع ديسمبر/ كانون الاول ردت قوات الامن في محافظة السليمانية في اقليم كردستان العراق على الطلبة المحتجين بالغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه والرصاص المطاطي والذخيرة الحية، مما اسفر عن مقتل ما لا يقل عن ثمانية محتجين.

وفي فبراير/ شباط اعتقلت قوات الامن التابعة لحكومة اقليم كردستان وقوات جهاز المخابرات (الباراستن) في حكومة اقليم كردستان عشرات الاشخاص الذين كانوا يحتجون امام مكاتب الامم المتحدة في اربيل للمطالبة باطلاق سراح اقربائهم وقد احتجز هؤلاء جميعا لمدة 7-10 ساعات في زنزانات مكتظة بدون الحصول على طعام او ماء[6].

الخاتمة

"**يجب على السلطات وضع حد للقمع المرتبط بالاحتجاجات**" بهذه العبارة افتتحت منظمة العفو الدولية بيانها العام في حزيران 2021 ؟!

وفي هذا دلالة على حجم الانتهاك الصارخ لحقوق الانسان في اقليم كردستان العراق، الذي يدّعي انه النموذج الاقليمي للقيم الديمقراطية الاساسية

ومن الموجح ان تستمر التجمعات السلمية والاحتجاجات العامة في اقليم كردستان، وعلى السلطات الالتزام بتمكين الممارسة السلمية لحقوق الانسان المماثلة.

---

[5] تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق مكتب مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان- العراق كانون الاول 2021 (حقوق الانسان وحرية التعبير في اقليم كردستان العراق)

[6] تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2021/22 (حالة حقوق الانسان في العالم)

ثالثا: الحراك الاحتجاجي في تشرين 2019

نكتب عن احتجاجات تشرين/اكتوبر 2019 ليس لانها الوحيدة او الاولى في تاريخ العراق ما بعد التغيير في 2003 ولكننا نعتقد ان هذا الحراك هو الانضج والاشمل من بين الحركات الاحتجاجية ابتداء من 2011، وكذلك لخصوصية هذا الحراك الذي استمر لوقت طويل ولحجم الخسائر التي تكبدها المدنيون وعدد الضحايا الكبير خلال الاحتجاجات كما ان هذا الحراك امتد ليشمل اغلب مدن العراق ووصل الى 11 محافظة. كما ان احتجاجت تشرين هي الحركة الوحيدة التي استخدمت فيها السلطة هذا الكم من العنف غير المبرر لقمع الحراك بمختلف الاساليب الوحشية من خطف وقتل مباشر واغتيالات.

بدأت في تشرين الاول اكتوبر 2019 تظاهرات شملت عدة محافظات في كافة انحاء العراق وعلى نطاق غير مسبوق وكان يقودها في البداية بصورة اساسية شباب اعربوا عن احباطهم ازاء ضيق الافاق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتشير النتائج التي خلص اليها تقرير الامم المتحدة الى انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الانسان والتي بدا انها تهدف الى انهاء الاحتجاجات بما في ذلك استهداف اطراف مسلحة مجهولة الهوية بالعنف للمتظاهرين والاشخاص الذي ينتقدون بعض الاحزاب السياسية والجماعات المسلحة ذات العلاقات المختلفة بالدولة. في الوقت الذي اعلنت فيه الحكومة الحالية والتي تشكلت في ايار 2020 بعد استقالة الحكومة السابقة على اثر الاحتجاجات قد اعلنت عن التزامها بالمساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات ذات الصلة بالتظاهرات الا ان استمرار افلات الجناة من العقاب على هذه الاعمال لازال يشكل مصدر قلق بالغ. فمنذ تشرين 2019 تدهورت بيئة حقوق الانسان والمدافعين عن حقوق الانسان بشكل ملحوظ فيما يتعلق بحرية التعبير والتجمع السلمي مع المزيد من الانحسار للفضاء الهش المتاح للمجتمع المدني والديمقراطية ولا يزال المدافعين عن حقوق الانسان والاشخاص الذين يعبرون عن السخط بشكل علني وصريح معرضين لخطر كبير.

شهدت التظاهرات التي عمت ارجاء البلاد والتي انطلقت في 1 تشرين الاول 2019 مستويات شديدة من العنف ووثقت بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق تقارير موثوقة عن مقتل 487 متظاهرا واصابة 7715 آخرين في مواقع التظاهر وكان من بين الضحايا 3 اطفال على الاقل وفي تموز 2020 اكد رئيس الوزراء العراقي ان العنف خلال التظاهرات حتى ذلك التاريخ الذي ادى الى مقتل ما لا يقل عن 560 شخصا بمن فيهم مدنيون ومنتسبون للقوات الامنية ومعضم الضحايا كانوا من الشباب واكثر من نصفهم كان من بغداد وكان تشكيل لجنة تقصي الحقائق من اجل تحقيق المساءلة من اولى التزامات الحكومة التي تشكلت في ايار 2020 والتي اعادت التاكيد على ذلك في مناسبات عدة[7].

في حين ورد في كلمة رئيس الجمهورية السيد (برهم صالح) في مؤتمر دافوس، التي تضمنت بأن جماعات خارجة عن القانون قتلت أكثر من 600 متظاهر وأنهم سيحاسبون.

ووفقا الى تقارير اخرى فقد بلغ عدد القتلى من المتظاهرين حوالي 690 شخص، وأصيب أكثر من 23 ألف بجروح خلال المظاهرات ومن بينهم 3 آلاف "إعاقة" جسدية واختطاف 166 متظاهراً من ساحات الاحتجاج.

كما تم اعتقال 3000 متظاهر حسب أحد تقارير بعثة الامم المتحدة، معظمهم خلال مواجهات غير متكافئة بين القوات الامنية والمتظاهرين مما اثار مخاوف بشأن الحرمان التعسفي من الحرية ومن حرية التعبير والتجمع السلمي ومن الضمانات الاجرائية.

[7] (انتهاكات وتجاوزات حقوق الانسان في سياق التظاهرات في العراق من تشرين الاول2019 الى نيسان 2020) تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق آب 2020 بغداد، العراق

في اواخر تشرين الاول 2019 اصدر مجلس القضاء الاعلى بيانا اعلن فيه ان قانون مكافحة الارهاب الاتحادي الذي يتضمن الفرض الالزامي لعقوبة الاعدام، سينطبق على المتظاهرين الذي يتصرفون بعنف، ونقضت محكمة التمييز الاتحادية هذا الراي فيما بعد واعلنت ان الجرائم التي يرتكبها المتظاهرون ينبغي ان تتم مقاضاتهم عليها بموجب قانون العقوبات العراقي.

كما كان هناك نمطا من الاعتقالات العشوائية وتلك التي تستهدف اشخاص داعمين للتظاهرات او الذين يعبرون عن معارضة سياسية ولم يتمكن العديد من المعتقلين من ابلاغ اي شخص بمكان وجودهم لعدة ايام مما ادى الى مخاوف بشان ممارسة الاحتجاز السري وتزايد الابلاغ عن عدد كبير من المفقودين.

كما تم فرض قيود غير مبررة مثل الحظر التام لشبكة الانترنيت في العراق وتقييد الوصول الى منصات التواصل الاجتماعي ومداهمة قنوات تلفزيونية فضائية ومحاولات التشويش على البث. وقد افاد صحفيون كذلك انهم اصيبوا في مواقع التظاهرات على الرغم من التعريف بهم على انهم صحفيون فضلا عن تعرضهم للاعتداء والمضايقة ومصادرة معداتهم او مسح المواد المسجلة وفي بعض الحالات و تعرضهم للاحتجاز.

ان الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبت فيما يخص التظاهرات وعدم محاسبة الجناة في بعض الحالات وعدم حماية الضحايا من الجرائم التي يكون من المعقول توقعها اثرت سلبا على الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي.

لم تعلن الحكومة عن اي ارقام للضحايا خلال الحراك الاحتجاجي كما منعت حتى بعثة الامم المتحدة من الدخول الى المستشفيات للتوثيق ولكنها اعلنت لاحقا في 30 تموز 2020 عن لائحة بما يقارب 650 شخص من بينهم ضحايا من القوات الامنية.

واعلنت المفوضية العراقية العليا لحقوق الانسان عن وفاة 541 متظاهرا واصابة 20597 آخرين خلال المدة من 1تشرين الاول 2019 الى 10 حزيران 2020 وكان ذلك في 11 محافظة عراقية.

في بداية التظاهرات ردت القوات الامنية في عدة مدن ولا سيما بغداد وذي قار والنجف وميسان على المتظاهرين الذين كانوا سلميين في البداية بمستويات غير ضرورية من القوة واستخدام الذخيرة الحية والاستخدام العشوائي وغير المتناسب للاسلحة الاقل فتكا وبدا ان القوات الامنية تلجا الى القوة سريعا ودون تصعيد تدريجي في منع المتظاهرين من الوصول الى محيط المباني الحكومية والمنطقة الخضراء في بغداد والساحات الرئيسية ورد قسم من المتظاهرين بالقاء الحجارة والصخور وزجاجات المولتوف ومحاولة الوصول الى المناطق التي منعوا من الوصول اليها[8].

وفي سياق ردود افعال المتظاهرين اشارت المفوضية العليا لحقوق الانسان – العراق الى ان "اذا كان العنف الممارس من قبل المتظاهرين لايشكل تهديدا بالموت او الاصابات الخطيرة فلا يحق لقوات الامن استخدام الاسلحة النارية فعلى سبيل المثال، القاء الحجارة على افراد الشرطة الذين يرتدون خوذا ودروعا لايشكل تهديدا بالموت او الاصابات الخطيرة لذا لا يمكن لقوات الامن استخدام الاسلحة النارية للرد على هذا العنف فقط في الحالات التي يصل فيها عنف المتظاهرين الى درجات تهدد الحياة او تسبب اصابات بالغة يحق لقوات الامن استخدام الاسلحة النارية والرصاص الحي ولكن في اضيق الحدود ودون ان يكون الهدف هو القتل"[9]

لقد كان الاسلوب العدائي من قبل القوات الامنية والتخبط في اتخاذ القرارات وعدم التعامل بعقلانية تجاه المحتجين سببا رئيسيا في تفاقم الازمة حيث لم تلجأ السلطات الى التهدئة بل عمدت على سفك الدماء وفسحت المجال لمجهولين باستخدام اساليب وحشية لردع المحتجين، وردود الافعال غير المدروسة هو السبب الاساس لان تصبح التظاهرات عنيفة فدماء المحتجين ولّدت الدماء.

---

[8] (انتهاكات وتجاوزات حقوق الانسان في سياق التظاهرات في العراق من تشرين الاول2019 الى نيسان 2020) تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق آب 2020 بغداد، العراق

[9] (حرية الرأي والتعبير والتظاهر السلمي) تقرير خاص صادر من المفوضية العليا لحقوق الانسان – العراق/ التقرير الاول

كما يجدر الذكر هنا الى ان اغلب المصابين في الحراك الاحتجاجي لم يتم تزويدهم بتقارير تثبت اصابتهم في ساحات الاحتجاج خوفا من كشف الارقام الحقيقة للمصابين وبراءة السلطات من تعويضهم وهذا الامر جاء بتوجية من الحكومة حيث كانت التقارير الطبية تشير الى حوادث عرضية كحوادث المشاجرات وحوادث السير وغيرها.

رابعا: الاختفاء القسري والاختطاف والاعتقال

هناك اعداد كبيرة من المختطفين خلال الفترة من تشرين 2019 ولغاية الان فلا زالت عمليات الاختطاف والاعتقالات غير القانونية مستمرة، على الرغم من انتهاء الحراك الاحتجاجي او قلة حدته في مناطق متفرقة من العراق، فكانت اخر تلك الحملات في اقليم كوردستان العراق حيث شنت السلطات حملة كبيرة من الاعتقالات بصورة غير قانونية، كما ان هناك حالات اختفاء لناشطين ومدافعين عن حقوق الانسان وصحفيين ومدونين في الاقليم.

حتى وصل الامر الى اعتقال مجموعة من احد الاحزاب الجديدة (حزب الجيل الجديد) في اقليم كوردستان ومن بينهم عدد من اعضاء في مجلس النواب العراقي نتيجة لحراكهم السياسي ونشاطهم المدني وانتقادهم للسلطات.

وتشير بعثة الامم المتحدة في احد تقاريرها الى 154 ادعاء بشأن وجود محتجين وناشطين في مجال حقوق الانسان مفقودين ويفترض انهم اخطفوا او احتجزوا ومن بين الادعاءات البالغ عددها 154 ادعاء تحققت بعثة الامم المتحدة من 99 حالة تتعلق ب 123 شخصا قيل انهم في عداد المفقودين واكدت بعثة الامم المتحدة من بين هذه الحالات مكان وجود 103 شخص الذين تم تحديدهم اختطف ما لا يقل عن 32 شخص في ظروف تشير الى ان الجناة قد يكونوا عناصر مسحلة يشار اليها عادة باسم الميليشيات واعتقلت القوات الامنية 34 شخص واحتجزتهم ولم يسمح لهم او يمكنهم الاتصال باسرهم اثناء احتجازهم.

ويبدو ان الجناة قد يكونوا عناصر مسلحة يشار اليها عادة باسم الميليشيات (تم تسميته الطرف الثالث) ومن الافادات تبين ان هناك قواسم مشتركة فيما يتعلق بالتحضير المسبق لعمليات الاختطاف وشخصية الاشخاص المستهدفين والدافع وراء عمليات الاختطاف وطريقة العمل ومستوى التنظيم الذي اظهره الجناة ويبدو ان الاستجواب والعقاب وردع المشاركة في التظاهرات هي الدوافع الرئيسية للاختطاف والتعذيب / سوء المعاملة.

وكان الاختطاف يتراوح بين 2-14 يوم في مواقع تشمل المنازل والكرفانات وغرفا تشبه المعسكرات / السجون وعادة ما يجبر المختطفون على ركوب المركبات من قبل العديد من الافراد الملثمين والمسلحين في مناطق عامة ولم يتم تزويدهم باي وسيلة اتصال بعوائلهم ولم يمثل اي من المختطفين امام قاض او يسجل في النظام القضائي الرسمي باي شكل من الاشكال[10].

ولكن هذه الارقام ما هي الا نماذج او حالات بسيطة كون ان تقارير الامم المتحدة تشير الى ارقام استنادا الى الشكاوى والادعاءات المقدمة بشكل رسمي فهنالك حالات كثيرة لم يتم الافصاح عنها من قبل المختطفين انفسهم او ذويهم حفاظا على سلامتهم.

تشير بعض التقارير الى وجود 20 شخص لازالوا في عداد المفقودين لغاية الان حيث شارك جميع المفقودين في التظاهرات كمتظاهرين او مرتبطين بانشطة لدعم التظاهرات او شاركوا بانتقاد الحكومة على نطاق واسع من بينهم نشطاء في وسائل التواصل الاجتماعي ومحامون وصحفيون وكتاب ومعلمون وطلاب.

ومن بين الحالات البارزة للاختفاء في 8 تشرين الاول اختفاء محامي له صلة بالدفاع عن المتظاهرين وانتقاد العنف ضد المتظاهرين على وسائل التواصل الاجتماعي حسبما ورد على ايدي مسلحين مجهولين اخذوه في سيارات في مدينة العمارة.

[10] تقرير خاص بحقوق الانسان (التظاهرات في العراق: التحديث الثالث) 23 آيار 2020 مكتب حقوق الانسان/ بعثة الامم المتحدةلمساعدة العراق (يونامي)

ولازال مصيره مجهول لغاية اللحظة على الرغم من وجود معلومات عن خاطفيه لدى ذوي المفقود الذي ناشدوا كثيرا دون جدوى، مما اضطر والده الى التصريح بشكل علني عن الجهة التي قامت بالخطف وقام بتسميتهم بشكل صريح حيث ينتمي الخاطفين الى احدى الفصائل المسلحة (الميليشيات المسيطرة على تلك المنطقة) ولم تمر الا ايام معدودة قبل ان يتم اغتيال والده.
وهذا يدفعنا للتفكير بأحد الاحتمالين فأما ان تكون المعلومات التي افصح عنها والد المخطوف دقيقة جدا وهو ما اثار خاطفيه وتمت تصفيته كرد فعل واما ان تكون هناك جهة اخرى قامت بتصفية والد المخطوف لالقاء اللوم على الجماعة التي افصح عنها، وفي كلا الاحتمالين فهو دلالة واضحة على انتشار السلاح المنفلت وغياب المساءلة وعدم قدرة الجهات الامنية على مطاردة الجناة.

أ- استجابة الحكومة:

كانت هناك جهود حكومية لتقصي الحقائق، ولم تكن بعثة الامم المتحدة باطلاع على ايه تحقيقات رسمية اجرتها الحكومة العراقية وسلطات انفاذ القانون لتحديد مكان المفقودين او من اجل تحديد ومقاضاة الجناة وانصاف الضحايا وتعويضهم وبالمثل لم تقم الحكومة بالتحقيق مع المسؤولين عن اختطاف وتعذيب المتظاهرين ولم تلاحق اي من الجناة الذين لهم علاقة بهذه الاحداث[11].

خامسا: الدعاوى الكيدية

عقب اندلاع التظاهرات العارمة في العراق في تشرين الاول / اكتوبر 2019 تشكلت شبكات مؤلفة من ضباط امن وجماعات مسلحة وشخصيات سياسية ومسؤولين واعضاء من السلك القضائي استخدمت الدعاوي الكيدية ضد المشاركين في الحركة الاحتجاجية وقد رفعت هذه الدعاوى بسوء نية متعمد تماما يهدف اضعاف عمل جماعات حقوق الانسان وضرب انشطتها او كبت الصحافة الناقدة او عرقلة تنظيم حراك الشارع.
يبدو ان استخدام اسلوب الدعاوى الكيدية في العراق قد تعاظم منذ بدء احتجاجات تشرين فغدت اعدادها تحسب بالالاف لا بالمئات من اجمالي عدد الدعاوى القضائية المرفوعة والبالغ 5190 دعوى حسب المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق تم توقيف 3189 متظاهرا ومدافعا عن حقوق الانسان وموظفا في المجال الاعلامي وغيرهم على ذمة دعاوى قضائية كيدية.
اخلى سبيل اغلبهم دون اسقاط التهم كليا عنهم وغالبا بعد توقيعهم على تعهدات (غير معترف بها من قبل القانون) بالتوقف عن نشاطهم او ممارسة اية انشطة اخرى بعد الافراج عنهم. ونتيجة لذلك يعيش المتهم السابق مع شبح الدعوى القضائية لسنين طويلة تلي الافراج عنه ويترك ذلك آثار من كل الانواع على حياة اولئك المتاثرين بهذه الدعاوى فبعضهم تم اسكاته واخضاعه فيما يلجأ اخرون الى مناطق في العراق أكثر امنا نسبيا او يسعون الى الفرار من البلاد نهائيا.

[11] (انتهاكات وتجاوزات حقوق الانسان في سياق التظاهرات في العراق من تشرين الاول2019 الى نيسان 2020) تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق آب 2020 بغداد، العراق

أ- ما الذي يحدث داخل مراكز الاعتقال؟!

انتهاك خصوصية المرء بالدخول الى هاتفه المحمول بصورة غير قانونية / التوقيع على اعترافات قسرية وتعهدات تحت التهديد / السباب والايذاء النفسي/ الضرب بالعصي والخيزران / الجلد بالاسلاك الكهربائية / الحرق بواسطة السجائر/ الضرب بادوات حادة او ثقيلة / الصدمات الكهربائية / الاغتصاب / اجبارهم على التصوير والابتزاز بوضع مخل بالادب العام واستهانة بالكرامة الانسانية

ب- انواع التهم المنسوبة اليهم بموجب قانون العقوبات العراقي

زعزعة امن الدولة / الحاق الضرر بالمباني العامة او المؤسسات العامة او المؤسسات الحكومية/ اهانة او تهديد موظف رسمي او شخص مكلف بعمل عام او مجلس او هيئة رسمية / الاعتداء على منشآة الدولة / القتل / القذف / الابتزاز / الارهاب[12]

سادسا: عمليات الاغتيال

استمرت جرائم الاغتيال التي تعرض لها الناشطين والمدافعين عن حقوق الانسان من قبل مجاميع مسلحة مجهولة، حيث اشرت مفوضية حقوق الانسان عدم اتخاذ القوات الامنية اي اجراءات حقيقية وجدية لايقاف هذه الجرائم والاقتصاص من الجناة. حيث بلغ عدد جرائم الاغتيال التي تعرض لها الناشطون لعام 2020 (55) محاولة (19) ادت الى وفاة الشخص المستهدف في حين بلغ عدد محاولات الاغتيال من بدء التظاهرات في تشرين 2019 حتى نهاية عام 2020 (74) محاولة (30) ادت الى وفاة والمتبقي ادت الى اصابة.

كما وثقت بعثة الامم المتحدة نمطا من عمليات القتل من قبل عناصر مسلحة مجهولة الهوية والتي تستهدف المتظاهرين والمدافعين عن حقوق الانسان والناشطين البارزين وغيرهم من الاشخاص الذين ينتقدون الاحزاب السياسية الحاكمة والجماعات المسلحة علنا التي لها صلات مختلفة بالدولة. فمنذ الاول من تشرين الاول 2019 حتى التاسع من ايار 2020 وثقت بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (31) حادث قتل او الشروع في قتل اشخاص مرتبطين بالاحتجاجات مما أسفر عن مقتل (22) شخصا بضمنهم ثلاث نساء واصابة 13 اخرين ويبدو ان 19 من هذه الحوادث تشكل عمليات قتل متعمد اسفرت عن مقتل 23 شخصا واصابة اربعة اخرين و12 حادثا منها محاولات قتل متعمد اسفرت عن تسعة جرحى غالبا ما كانت اصابتهم خطيرة.

"تتوقع ان نموت من لحظة خروجنا من بيوتنا للذهاب الى ساحات التظاهر. اخشى من السيارات المسرعة، وصوت منبه السيارة، والسير في الشارع وسماع شخص يسير خلفي. انا لا استاجر سيارة اجرة او اذهب الى اي مكان من الاماكن العامة بمفردي- اذهب دائما بصحبة الاصدقاء. انا لا افتح باب منزلي اذا طرقه احدهم في الليل" [13]

[12](دعاوى قضائية كيدية تستهدف حركة احتجاجات ما بعد تشرين 2019) ديسمبر 2021 ورقة سياسات من اعداد فريق فكر بغيرك

[13] " انتهاكات وتجاوزات حقوق الانسان في سياق التظاهرات في العراق من تشرين الاول 2019 الى نيسان 2020" تقرير مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان آب 2020

سابعا: الافلات من العقاب

يؤدي استمرار الافلات من العقاب فيما يتعلق بالهجمات التي تستهدف المدافعين عن حقوق الانسان والاشخاص الذين يسعون الى المساءلة عن هذه الهجمات والناشطين المنتقدين الذين يتبنون اراء تنتقد العناصر المسلحة والجهات السياسية المنسوبة لها الى خلق بيئة من الخوف والترهيب التي لا تزال تقيد بشدة الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي كما لا يزال العديد من الناشطين المدنيين والمدافعين عن حقوق الانسان يغيرون سكنهم داخل العراق او خارجه خوفا على امنهم وسلامتهم.

في حين يتم تنفيذ معظم الجرائم دون الكشف عن هوية الجناة فان المعلومات تشير الى ان المحتجزين والمدانين قد ينتمون الى جماعات مسلحة معروفة تعمل خارج سيطرة الدولة.

لا يزال القضاء المدني محدودا في العراق ولا يزال الاشخاص الذين يعبرون عن المعارضة يتعرضون لخطر الانتقام من الجماعات المسلحة او من المتعاطفين معها[14].

في عام 2020 تم تشكيل هيئة تحقيق قضائية مختصة بجرائم الاغتيالات ومع ذلك فأن الاجراءات التي نفذتها تلك الهيئة غير واضحة حيث استلمت تلك الهيئة 8163 قضية تتعلق بجرائم مزعومة مرتبطة بالتظاهرات ورفعتها الى لجان التحقيق المختصة ومن بين تلك القضايا لا يزال 3897 قضية قيد التحقيق وهذا ما جاء في تقرير الامم المتحدة التي طلبت تحديثات ومعلومات من الهيئة حول تلك القضايا ولم يتم الاجابة على استفسارات بعثة الامم المتحدة من قبل الهيئة عن 1966 قضية لغاية الان.

ان احد اكبر التحديات للمساءلة هو الخوف الذي تواجهه اسر الضحايا فهم يتخوفون من الافصاح عن اسمائهم ورفع دعوى في حال انتقام الميليشيات وبعض الاحزاب السياسية.

أ- الاثار المترتبة على الافلات من العقاب

ان المساءلة المحدودة للغاية فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة بحق المنتقدين للاوضاع يكرس بيئة مواتية لتكرار تلك الجرائم.

كذلك لايزال المنتقدون للقادة السياسيين المتنفذين والمدافعين عن حقوق الانسان يتعرضون للاستهداف بشكل عنيف.

وبسبب انتشار هذه البيئة المحفوفة بالمخاطر فر عشرات المتظاهرين والنشطاء والمدافعين عن حقوق الانسان من مناطق وسط العراق وجنوبه ويعيش معظم الذين انتقلوا في ظل ظروف اقتصادية صعبة وغير مستدامة مع محدودية سبل الدعم. رغم ذلك فهم غير راغبين بالعودة الى محافظاتهم لفقدانهم الثقة في قدرة الدولة على حمايتهم من الاعمال الانتقامية بسبب مشاركتهم السابقة في المظاهرات وانتقادهم الصريح لبعض الاحزاب السياسية والجماعات المسلحة. ومن بين الذين انتقلوا اشخاص تعرضوا في السابق للخطف او الاستهداف لغرض الاغتيال وجرحوا وتلقوا تهديدات عدة . وان المسؤولية الاساسية عن حمايتهم تقع على عاتق الدولة ويتعين بذلك المزيد من الجهود في مجالي المساءلة والحماية لتمكينهم من العودة الامنة الى مناطقهم.

ان الغياب المستمر للمساءلة يساهم في تكرار هذه الجرائم واستمرار مناخ الخوف والترهيب والذي تفاقم نتيجة تصور الناس بأن مثل هذه الجهات يمكنها ارتكاب افعالها والافلات دون العقاب واضمحلال المجال المتاح للنقد والتعبير[15].

---

[14] تحديث حول المساءلة في العراق / بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) / حزيران 2022

[15] (المساءلة بشأن انتهاكات وتجاوزات حقوق الانسان التي ترتكبها "عناصر مسلحة مجهولة الهوية") ايار 2021 تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)

ثامنا: بعيدون عن المدن قريبون من القضية

يعيش عدد غير قليل من المدافعين عن حقوق الانسان والناشطين في الحراك الاحتجاجي والمنتقدين بشكل علني للاوضاع والسياسيين والجماعات المسلحة والتي لها ارتباط معين بالسلطة خارج مدنهم مبعدين قسرا، منهم من تعرض لمحاولة اغتيال ومنهم من تم اعتقاله من قبل جهات حكومية او اختطافه من قبل جهات مجهولة الهوية وحتى من تم اعتقاله بصورة رسمية فلا زال شبح الاتهامات المنسوبة اليهم يطاردهم كونهم لم يبرءوا من تلك الاتهامات وانما تم اخراجهم بكفالة او افرج عنهم بدون براءة، ومنهم من تلقى عدد من التهديدات والمطاردات العلنية، مما اضطرهم الى مغادرة مدنهم متجهين الى مدن اخرى لاتقل خطورة عن مدنهم الاصلية محاولين التواري عن الانظار ومنهم من غادر البلاد الى البلدان المجاورة. ويعيش اغلبهم في ظروف اقتصادية ونفسية صعبة بعضهم بلا عمل لا يملكون الا ارواحهم التي هربوا بها وهو اكبر انجاز بالنسبة لهم هو حفاظهم على امنهم الشخصي، كما لازالت بعض الجماعات مجهولة الهوية تبحث عنهم. انهم البعيدون عن مدنهم ولكنهم قريبون من القضايا التي يناضلون من اجلها بعضهم لا زال يعيش على امل العودة ومنهم من فقد هذا الامل بامكانية عودته. يشعر بعضهم بأحتراق جذور انتمائهم الى مدنهم كونه كان يعيش بلا ابسط الحقوق الواجب توفرها للعيش، مغترب داخل مدينته فما عاد لهم التفرقة بين المنفى وبيئته التي خرج منها فهو كان ولا يزال منفياً.

ان رحيل هؤلاء الذي تنوعت انشطتهم بين التوعية والمدافعة عن حقوق الانسان وقيادة التظاهرات أضعف من حركات الاحتجاج التي كانت نشطة فهناك عشرات من عمليات الاغتيال التي دفعت بالمزيد منهم الى الفرار، وهذا ما جعل الاخرين يشعرون بالقلق الشديد بسبب مغادرهم، ويقول بعض الناشطين: "بدأنا نخسر جزء من مصادرنا التي تعمل على الارض".

وبناءً على معلومات من أشخاص مقربين منها، تلقت **بنين الياس من بغداد** (30) سنة من بغداد متزوجة وأم لطفلة، تهديدات باعتبارها من ضمن قائمة الأشخاص المطلوبين لجهات معينة، وعلى أثر ذلك تركت البلد باتجاه تركيا حفاظاً على حياتها، لتلحق بها ابنتها بعد فترة.

هي اليوم مع مجموعة من الأشخاص المبعدين/الهاربين متوزعين على مجموعة محافظات تركية، وهؤلاء تمكنوا من تأسيس رابطة تجمعهم. تعاني بنين وزملائها من اوضاع مادية صعبة خاصة وانهم بلا عمل، امام مصاريف حياتهم اليومية وما يساعدهم على البقاء فتأتيهم من أهلهم. ولذلك فهم يتمنون أن يقدموا شئ لكن الظرف المادي يحول دون لك، فهم وكما أخبرتنا بنين يصعب عليهم من الناحية المادية حتى امكانية أن يسافر بعضهم لبعض لغرض اللقاء.

مشكلة الاقامة وتجديد الاقامة في تركيا هي تحدٍ آخر تواجهه بنين مع زملائها، حتى انها فكرت بالعودة، واستطاعت تأمين اتصال مع مسؤول رفيع المستوى داخل العراق للبحث عن ضمان ولو ضعيف للعودة، لا ضمانات بالعودة أستطيع أن اقدمها لكم ولا أنصحكم بهذا الخيار، كل ما أستطيع تقديمه هو أن أضمنه لكم هو تسهيل اجراءات اقاماتكم في تركيا، اما حياتكم في العراق فلا أستطيع أن أعدكم بها أو أعطي ضمانات.

وتضيف بنين، كان باستطاعتي أن أحصل على لجوء بطريقة او بأخرى الى احدى الدول الأوربية، لكن خشيتي من أن يقال انني بعت قضيتي أو ان تكون الهجرة هي الدافع الكبير. المفارقة ان سياط المجتمع لعبت دورها النفسي في التأثير السلبي على نفسيات المحتجين، تقول بنين: ان من يهرب خارج البلاد يعتبر خائن وتخلى عن قضيته بينما من يموت يعتبروه قائداً وبطلاً، انا لا أريد الموت، انا اريد أن اعيش، اريد أن أحب.

ابنتها في الحضانة تعلمت النشيد الوطني التركي، قرأته لي ذات مرة، حزنت جداً، فهذه الطفلة قبل ان تحفظ النشيد الوطني العراقي تعلمت نشيداً آخر!! مع هذا لست حزينة عليها لأنها لا تعرف عن العراق شيئاً، ولا يهمني إن لم تحزن ابنتي على العراق مثلي، اريد أن اعلمها ان تحزن على البلد الذي يحتضنها ويحتويها.

في تشرين لم نقم بأعمال تخريب أو شغب، ولم نهدد أمن الدولة بقدر ما كنا نطالب حقنا الذي كفله الدستور لنا، السؤال الذي لم يغادرني حتى اللحظة هل فعلاً إن الدستور كفل لنا كل هذا؟ أم هو حبر على ورق فقط؟ لماذا تناقض الواقع مع الدستور؟ كان من الأسهل ان يقولوا لنا ان كل حراك احتجاجي هو خرق للقانون.

كل ما فعلناه هو اننا طالبنا بحقوقنا، وكل الاجهزة الأمنية كانت تعرف اننا متظاهرين سلميين، لم نشترك بعنف أو مشاركين بجرائم.
وعلى الرغم من كل هذا تواصل بنين حديثها "لن اتوقف عن طريق اخترته، لم تصنعني تشرين كما انها لم تدخلني وسط هذا المجال، تشرين كانت واحدة من مسارات متعددة، أستطيع أن احارب من أجل قضيتي من أي مكان، احارب الطبقة السياسية التي أعتقد بانها السبب وراء كل معاناتنا وسأواصل، وانا على يقين إن هنالك أجيال ستأتي وتقتدي بنا".
سلمان خيرالله (31) سنة يقول: بعد كل ما تعرضنا له بأيام قليلة عدنا لتكملة طريق اخترناه وبدأنا به، نعم اختلفت الطريقة هذه المرة، وكان الاحباط موجوداً بالبداية لكن بمساعدة الناس من حولنا كالأهل والاصدقاء وزملاء العمل تمكنا من كسر هذا الاحباط والعودة من جديد وأبرز ما سمعته من زوجتي قولها إن طريقك طويل وملئ بالتعرجات فلا مشكلة إن وقفت في واحدة منها أو تعثرت قليلاً ولكن عليك أن تكمل والا ما الذي دفعك لتبدأ به من الأساس. وكانت الخيارات كثيرة لمغادرة العمل هذا خشية أن يعاد علينا ما مررنا به، لكن الهدف الذي خرجنا أجله ونعمل عليه كان كبيراً، وهذا بحد ذاته كان دافعاً للعودة والمجازفة حتى من أجل ما نؤمن به.
ويضيف سلمان "إن ما قمنا به كان لأجل قضية تستحق جداً كل هذا، وشخصياً كان الموضوع بالنسبة لي يشكل رسالة وجود، الرسالة هذه تحتاج وقت وجهد ووقت قد يطول بعض الشئ، ورغم خسارتنا لرؤية الأهل والأصدقاء وخسارتنا لمدننا التي نعيش فيه وتحولها بالنسبة لنا الى مجرد ذكرى الا ان كل هذا لا يعد شيئاً كبيراً أمام ما قدمه الآخرين الآن أو في ازمان سابقة.
لم أشعر للحظة بخيبة أمل، الموجع في وقت ما هو شعورك بأن نقصاً كبيراً في من حولك ممن يؤمن بالقضية، الحفاظ على العهد والمبدأ مهم حتى وإن لم يكن أمام الآخرين فعلى الأقل أمام نفسك.
في الذكرى الثانية لمحاولة اغتيالها، كتبت على صفحتها في فيسبوك **لوديا ريمون** من البصرة (28) سنة: **" ٢٠٢٠/٨/١٧ اليوم المشؤوم يوم محاولة الاغتيال اليوم الي راح ابقى اكتب عنه ابقى اذكر شنو سوت بينا الاحزاب الاسلامية حتى لحد يفكر بيوم من الايام يخلي ايده بيدهم.**
هذا اليوم الي راح يبقى عايش وياي بكل تفاصيله طول ما انا عايشة اليوم الي خسرت بي كل احلامي ونهدم كلشي جنت بانيته لنفسي اليوم الي خسرت بي شغلي ومكاني واصدقائي واهلي وبيتي ومنطقتي ومحافظتي اليوم الي خلاني اعرف منو صديقي ومنو الي مسوي نفسه صديقي ومنو عدوي
صوت ابوي وامي واخواتي صوت الرصاص صوت عباس وفهد صوت اصدقائي بالمستشفى كلها تفاصيل اتذكرها وباقيه بذاكرتي مستحيل انها تنمحي بيوم من الايام وكل هذا ليش؟؟ بس لان جنا نريد نعيش بكرامه بهل بلد انا اكره هل يوم اكره كل هاي التفاصيل ويمكن الشي الوحيد الزين صار بي اني ما متت حتى لحد يبجي عليه جذب حتى لا تتخلى صورتي خلفية لمدة اسبوع وبعدين انسي واصير مجرد ذكرى ما متت حتى لحد يحجي باسمي ويساوم اهلي ما متت حتى اشوف اصدقائي شلون يتهموني بهواي اشياء ويحجون علي ما متت حتى اشوف شلون باعونا وسرقوا احلامنا وداسوا على دمنا
بالاخير انا ممتنة بهذا العمر الثاني لفهد الي بفضله انا وهو وعباس عايشن اليوم"

اما المدافع عن حقوق الانسان حيدر (25) سنة الذي فقد اصدقائه كان له قول اخر اثناء مقابلته: الآن وكأنني في العدم ابحث عن المعنى في حياتي. بالنسبة لي كانت فكرة التغيير هي معنى الحياة والدافع للاستمرار وبعد الانتكاسة التي تعرضت لها والتي تمثلت بانتهاء ثورة تشرين وخسارة الكثير من الاصدقاء احاول لملمة الشتات والعودة الى قبول اعتقادات الناس والاندماج في المجتمع بعد التناقض العنيف الذي عشته في طريق التغيير والذي كان السبب الرئيسي في مأساتي ومنه الوعي الذي كنت اتمتع به جعلني ارفض الكثير من القيم المعروفه في المجتمع وفي بعض الاحيان اندفعت كثيراً في هذا الرفض حتى انتهى بي الامر الى الانفصال عن المجتمع وفي الوقت نفسه جاءت ثورة تشرين كما نحب ان نسميها هي المحاولة الاكثر جرأة في تجسيد الرفض واجهاضها كان الانتكاسة الاكبر في حياتي لأنها كما أعتقد هي الاقدر على تغيير الواقع حتى يتلائم مع افكاري وتطلعاتي وبالنتيجة اصبحت أشعر بعزلة عن الواقع ومغترب ولا ارتبط بأي علاقة مع الواقع اي (لا منتمي) وكما ذكرت انا الان في محاولة

للاندماج مع المجتمع وفي هذه المحاولة منذ سنتين، ومن الممكن ان تكلفني هذه المحاولة ما تبقى من حياتي. لم يتمكن مني الاحباط فقط بل تشربني الى درجة ان فكرة التغيير اصبحت تثير سخريتي وتضحكني، ولو عاد بي الزمن لما سلكت هذا الطريق من الاساس، الطريق الذي افقدني ذاتي وافقدني اصدقائي ولم يتبق لي منهم سوى بعض الصور ومجموعة من الذكريات العالقة في مخيلتي التي تسرد علي في كل ليلة على شكل مشاهد من فلم قصير.

" بكل ليلة من تزورني ذكرياتهم يجي ببالي بيت لكاظم اسماعيل الكاطع يگول بيه"

سواد الليل يبقى وتطفى الالوان واعيد بذكرياتك والمشاهد"

وعندما سألنا حيدر: هل يستحق الأمر كل ما تعرضت له؟ هل وصلت الرسالة؟

"لم يستحق الأمر كل ذلك والسبب ان النتائج لم تكن بحجم المعاناة والتضحيات التي قُدمت، بأعتقادي ان الرسالة وصلت لكنها جوبهت برفض عنيف من المجتمع والجهات السياسية في البلاد وحتى الجهات الدولية رغم الدعم الظاهر لها".

تاسعا: رسائل من تشرين الى المجتمع الدولي

- "الصامتون شركاء في الجريمة" نعم ان الصامتون عن حجم الانتهاكات الكبيرة التي مارستها السلطة القمعية في العراق تتطلب موقف اكبر على المجتمع الدولي عبر الممثليات الدبلوماسية في العراق لا ان تطلب من رعاياها المغادرة من ارضه فقط!
- "الخائفون لايصنعون الحرية" يواجه العراقيون منظومة الفساد التي امتدت جذورها بعيدا والطغمة الحاكمة كما يواجه العالم الجماعات المتطرفة والتنظيمات الارهابية فخطر الفساد المستشري في البلاد ونظام المحاصصة الطائفية والسياسية المقيتة لا يقل فتكا عن خطر تنظيم داعش ويتوجب على المجتمع الدولي محاربة هذه الانظمة الاستبدادية فالحق في العيش هو ابسط الحقوق لكل انسان.

عاشرا: التوصيات

الحماية

- اتخاذ تدابير وقائية فورية لحماية الاشخاص المعرضين لخطر العنف الموجه بما في ذلك القتل والعنف والاختطاف من خلال جمع معلومات متعلقة بالتهديدات الموجه الى الافراد وفئات الاشخاص سواء عبر الانترنيت او خارج الانترنيت والعمل مع فئات الاشخاص المعرضين للخطر واتخاذ التدابير لحماية الاشخاص جسديا او نقلهم الى منازل امنه في حال موافقتهم.
- اتخاذ اجراءات فورية لتحديد مصير ومكان الافراد الذين لايزالون في عداد المفقودين.
- ضمان توفير الحماية للمدافعين عن حقوق الانسان وغيرهم من الساعين الى ممارسة حقوقهم القانونية في حرية التعبير والتجمع السلمي وحرية الحركة.
- اتخاذ التدابير اللازمة لحماية اي شخص معرض لخطر العنف المتوقع من قبل الجهات الفاعلة غير الحكومية او الجماعات المسلحة.
- اتخاذ التدابير اللازمة لدعم ومساعدة الاشخاص الذين تركوا منازلهم بسبب تلقيهم لتهديدات ويشمل ذلك دعمهم في الانتقال الى مناطق يمكنهم فيها العمل والدراسة والعيش بأمان مع اسرهم لحين استقرار الوضع في مناطقهم الاصلية وضمان اجراء تحقيق جنائي في حالات القتل والاختفاء والاختطاف والعنف ضد المتظاهرين والناشطين والمدافعين عن حقوق الانسان.

المساءلة

- تزويد النظام القضائي بجميع الوسائل اللازمة لاجراء تحقيقات وملاحقات قضائية سريعة ومستقلة ونزيهة وفعالة وشاملة وشفافة تمتثل للمعايير الدولية لحقوق الانسان فيما يتعلق بقتل واصابة المتظاهرين في مواقع التظاهرات وعمليات القتل المتعمد والاختطاف والاختفاء والتعذيب وسوء المعاملة ضد الاشخاص المرتبطين بالاحتجاجات او الذين ينتقدون الاحزاب السياسية او الجماعات المسلحة التي لها صلات مختلفة مع الدولة وضمان سلامة جميع الاشخاص المشاركين في التحقيقات القضائية او ذوي العلاقة بها.
- التاكد من ان التحققيات والملاحقات الفضائية تتضمن تقييما للمسؤولية الجنائية بهدف ملاحقة الاشخاص في مواقع القيادة او الاشخاص الذين خططوا وامروا وساعدوا وحرضوا على تلك لافعال واخفقوا في منع الجرائم او معاقبة مرتكبيها حيثما امكن ذلك.
- ضمان اتباع نهج للعدالة يركز على الضحية مع مراعاة نوع الجنس والعمر في جميع الحالات بما في ذلك من خلال التماس مشاركة الضحايا والشهود في المحاكمات ودعم مشاركتهم وضمان سرية المعلومات والبيانات وتوفير برامج حماية الشهود عند الضرورة.
- يجب التاكد من ان الافراد الذين تم التحقيق معهم ومحاكمتهم على الجرائم المزعومة والمرتكبة في سياق التظاهرات يتمتعون بجميع الضمانات الاجراءية ذات الصلة وضمانات المحاكمة العادلة وان يحصلوا على سبل الانصاف المناسبة لاي انتهاكات لهذه الحقوق.

- تعزيز المساءلة من خلال تسهيل الوصول الى المعلومات المتعلقة بالوفيات والاصابات في مواقع التظاهرات الى هيئات المراقبة بما في ذلك المفوضية العراقية العليا لحقوق الانسان والامم المتحدة وكذلك من خلال احترام حرية التعبير ودور الراصدين في مجال حقوق الانسان والصحفيين الذين يقدمون التقارير عن التظاهرات.
- اجراء تحقيقات فاعلة وفورية وشاملة ونزيهة ومستقلة وشفافة وحقيقية في جميع مزاعم الجرائم المرتكبة ضد المتظاهرين والمدافعين عن حقوق الانسان.
- بذل مزيد من الجهود لضمان وصول الضحايا الى سبل الانتصاف الفاعلة بما يشمل ضمان استجابة الاجراءات القضائية والادراية لاحتياجات الضحايا ومن خلال ابلاغ الضحايا بدورهم ونطاق الاجراءات وتوقيتها وتقدمها ووضع قضاياهم.
- التحقيق في حوادث الاستخدام المفرط و/او غير الضروري وغير المتناسب للقوة ضد المتظاهرين، واتخاذ تدابير تشمل المحاسبة والمراجعة ما بعد الاجراء والتدريب لمنع مثل هذه الحوادث في المستقبل.

حقوق الضحايا

- ضمان حقوق الضحايا واسرهم في الوصول الى العدالة ومعرفة الحقيقة والتعويض.
- ضمان سبل الانتصاف والتعويض الكامل لضحايا انتهاكات حقوق الانسان المفصلة في هذا التقرير بغض النظر عن اي قرار قضائي بالمسؤولية الجنائية الفردية.

الاطار القانوني

- مراجعة وتعديل القانون الوطني ليتوافق مع المعايير الدولية بشأن استخدام القوة والقانون الدولي لحقوق الانسان بما في ذلك عن طريق الغاء او تعديل قانون واجبات رجال الشرطة في مكافحة الجريمة رقم 176 لعام 1980 بحيث يقتصر استخدام الذخيرة الحية او القوة المميتة في الحالات التي يتخللها خطر وشيك لفقدان الارواح.
- ايضاح ما هي القوات الامنية المكلفة بالتعامل مع التجمعات والحشود الجماهيرية بما في ذلك التظاهرات وحالات الاضطرابات المدنية بما ذلك هيكلها القيادي وزيها العسكري والتاكد من ان القيادة ذات الصلة مدنية / بقيادة الشرطة وان اي تصعيد في الاستجابة يتوافق مع بروتوكول يستند الى نهج متعدد المستويات ويتم تسجيله لمراجعات او تحقيقات ما بعد الاجراءات.
- اتخاذ خطوات فورية لانهاء ممارسة المضايقات والترهيب والاعمال الانتقامية ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الانسان والناشطين، ومنع استخدام الاجهزة الامنية لتقييد حقوق الافراد من خلال خلق مناخ للخوف.
- ضمان عدم استخدام القانون الجنائي كأداة لتقييد حرية التعبير، بما في ذلك الامتناع عن القاء القبض على اشخاص او اعتقالهم بسبب تعبيرهم عن المعارضة والاستياء بشكل قانوني.

حرية التعبير

- الامتناع عن فرض حظر مطلق على الانترنيت وتقييد الوصول الى وسائل التواصل الاجتماعي.
- ضمان عدم استخدام القانون الجنائي للحد من حرية التعبير بما في ذلك خلال الامتناع عن توقيف و اعتقال الافراد الذين يعبرون عن المعارضة والاستياء بموجب احكام واسعة وغير متوافقة مع حقوق الانسان في القانون الجنائي المتعلق بالتشهير والاهانة.

- الامتناع عن الاحتجاز التعسفي للصحفيين والمدافعين عن حقوق الانسان والنشطاء، واطلاق سواح اولئك الذين مازالوا رهن الاحتجاز التعسفي، ووضع حد لما يبدو انه استغلال لنظام العدالة لقمع حرية التعبير.

ملحق

احصائية المفوضية العليا لحقوق الانسان – العراق للفترة من 2019/10/1 ولغاية 2020/6/1 في صفوف المتظاهرين

ت	الاصابات	الوفيات	المعتقلين	الفترة
1	3985	160	1246	2019/10/6-1
2	8250	127	389	2019/11/2-10/25
3	2892	67	511	2019/11/15-3
4	3195	127	425	2019/12/17-11/16
5	237	32	227	2020/1/23-2019/12/18
6	1116	58	249	2020/6/1-1/24
	19675	571	3047	

احموا المدافعين عن حقوق الانسان في العراق الان

اعداد: الكرار حسن

باحث في مركز المعلومة للبحث والتطوير